ادله عدم جواز تقلید مجتهد

۱. ادعای اجماع بر عدم جواز تقلید

- [illegible] [1] [illegible]

۲. عدم اطلاق عوام بر مجتهدین

[illegible] [2] [illegible] [3] [illegible]

۳. لزوم تحصیل مؤمّن بالاتر

[illegible]

---

[1] المستند فی شرح العروة الوثقی، ج ۱، ص ۱۷

- الاجتهاد بالقوة و الملكة

و الكلام فيه من جهات:

الاولى: فى جواز رجوعه إلى الغير.

الثانية: فى جواز الرجوع إليه.

الثالثة: فى نفوذ قضائه و جواز تصدّيه للأُمور الحِسبية.

أمّا الجهة الاولى: فلا يترتب على البحث عنها أية ثمرة إلّا بالإضافة إلى نفس من له الملكة ليفتى فى تلك المسألة بالحرمة أو الجواز، و ذلك لأن صاحب الملكة ليس له أن يقلّد فى مسألة جواز رجوع من له الملكة إلى الغير و عدمه، فإن مشروعية التقليد بالإضافة إليه أول الكلام، فلا مناص من أن يرجع إلى الأدلة حتى ينتهى نظره إلى جواز رجوع مثله إلى الغير أو حرمته، فتكلمنا عليه و إثباتنا جواز تقليده أو حرمته لا يكاد أن تترتب عليه ثمرة سوى أن تترجح عنده أدلة الجواز أو التحريم ليفتى على طبق الأُولى أو الثانية، هذا.

و **قد يقال بجواز رجوعه إلى الغير** نظراً إلى أن الاجتهاد بالقوة و الملكة ليس بعلم فعلي للأحكام، بل صاحبها جاهل بها بالفعل و إن كان له ملكة الاستنباط و الاجتهاد، و لا مانع من رجوع الجاهل إلى العالم. و هذا القول **منسوب إلى صاحب المناهل** (قدّس سرّه)

و **عن شيخنا الأنصاري** (قدّس سرّه) في رسالته الموضوعة في الاجتهاد و التقليد **دعوى الاتفاق على عدم الجواز** لانصراف الإطلاقات الدالة على جواز التقليد عمّن له ملكة الاجتهاد، و اختصاصها بمن لا يتمكن من تحصيل العلم بها

و ما أفاده (قدّس سرّه) **هو الصحيح** و ذلك لأن الأحكام الواقعية قد تنجزت على من له ملكة الاجتهاد بالعلم الإجمالي أو بقيام الحجج و الأمارات عليها في محالّها و هو يتمكن من تحصيل تلك الطرق، إذن لا بدّ له من الخروج عن عهدة التكاليف المتنجزة في حقه **و لا يكفي في ذلك أن يقلّد الغير**، إذ **لا يترتب** عليه **الجزم بالامتثال** فإنه من المحتمل أن لا تكون فتوى الغير حجة في حقه لوجوب العمل بفتيا نفسه و نظره، **فلا يدري أنها مؤمّنة من العقاب** المترتب على مخالفة ما تنجز عليه من الأحكام الواقعية **و العقل قد استقل بلزوم تحصيل المؤمّن من العقاب** و مع الشك في الحجية يبنى على عدمها، فإن الشك في الحجية يساوق القطع بعدمها على ما بيّناه في محله

و لا يقاس صاحب الملكة بمن ليست له ملكة الاجتهاد بالفعل إلاّ أنه يتمكن من تحصيلها لاستعداده و قابليته و لو بالاشتغال بالدراسة سنين متمادية، و ذلك لأنه غير متمكن حقيقة من تحصيل العلم التعبدي بالأحكام و لا يحتمل حرمة التقليد عليه بأن يحتمل وجوب الاجتهاد في حقه، كيف فإن الاجتهاد واجب كفائي و ليس من الواجبات العينية كما هو مقتضى قوله عزّ من قائل فَلَوْلا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَ لِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ. دلالته على أن الاجتهاد و تحصيل العلم بالأحكام إنما يجب على طائفة من كل فرقة لا على الجميع. و هذا بخلاف صاحب الملكة إذ من المحتمل أن يجب عليه الاجتهاد وجوبا تعيينياً لتمكنه من تحصيل العلم بالأحكام و يحرم عليه التقليد **لانصراف أدلة الجواز عنه**، حيث إن ظاهرها أن جواز التقليد يختص بمن لا يتمكن من تحصيل العلم بالأحكام فمثل قوله عزّ من قائل فَسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ* يختص بمن لا يكون من أهل الذكر و لو بالقوة، لوضوح أنه لو كان خطاباً للمتمكن من تحصيل العلم بالأحكام لم يناسبه الأمر بالسؤال بل ناسب أن يأمره بتحصيل العلم بها فإن مثله لا يخاطب بذلك الخطاب. و هكذا الكلام في بقية أدلته لوضوح اختصاصها بمن لا يتمكن من تحصيل الحجة على الحكم حتى السيرة العقلائية الجارية على رجوع الجاهل إلى العالم.

و دعوى: أن السيرة شاملة للمقام لأن صاحب الملكة ليس بعالم بالفعل، مما لا يمكن التفوّه به أصلاً، لأنه كيف يسوغ دعوى أن العقلاء يُلزمون صاحب الملكة بالرجوع إلى من يحتمل انكشاف خطئه إذا راجع الأدلة. بل قد يكون قاطعاً بأنه لو راجع الأدلة لخطّأه في كثير من استدلالاته، و مثله لا يكون مشمولاً للسيرة العقلائية يقيناً و لا أقل من احتمال اختصاصها بمن لا يتمكن من الرجوع إلى الأدلة.

و المتحصّل: أن من له ملكة الاجتهاد سواء لم يتصدّ للاستنباط أصلاً أو استنبط شيئاً قليلاً من الأحكام لا بدّ له من أن يتّبع نظره و يرجع إلى فتيا نفسه و لا يجوز أن يقلد غيره، **و الإجماع المدعى في كلام شيخنا الأنصاري (قدّس سرّه) أيضاً مؤيد لما ذكرناه، لعدم كونه إجماعاً تعبدياً**

عبارت مرحوم شيخ انصاري به اين شرح است:

ثم ان المجتهد فعلا لا يجوز له التقليد إجماعا و لا فرق ظاهرا بين من استنباط الحكم الواقعي بالعلم أو الظن و بين من توقف في المسألة لتعارض الأدلة أو عدمها فان وظيفته الرجوع إلى

الأصول ال التقليد لعدم جريان أدلة التقليد لأن ظاهرها الجاهل الغير المتمكن من الرجوع إلى الأدلة ال من يراجع و لم يجد دليلا و اعتقد عدمه بخلاف من يدعي الدليل و مثله القول في الرجوع إلى الشاهد و أهل الخبرة فإنه ال يرجع إليهما مع العلم بخطائهما في توهم ام ال يصلح الاستناد إليه، لكن اذه يتم ولو اطلع على خطاء ذلك المجتهد دون من احتمل استناده إلى مستند صحيح لم يطلع اذه المتوقف عليه فالأحسن الرجوع إلى الإجماع و سيرة المجتهدين.(الاجتهاد و التقليد، ج1، ص57)

[2] [٣٣۴٠١] ٢٠ ـ أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي في (الاحتجاج) عن أبي محمد العسكري في قوله تعالى : (فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون اذه من عند الله (قال : اذه قوم من اليهود ـ إلى أن قال ـ : وقال رجل للصادق: إذا كان هؤلاء العوام من اليهود ال يعرفون الكتاب إلا بما يسمعونه من علمائهم ، فكيف ذمهم بتقليدهم والقبول من علمائهم؟ وهل عوام اليهود ال كعوامنا ، يقلدون علماءهم ـ إلى أن قال ـ : فقال : بين عوامنا وعوام اليهود فرق من جهة ، وتسوية من جهة ، أما من حيث الاستواء ، فإن الله ذم عوامنا بتقليدهم علماءهم ، كما ذم عوامهم ، وأما من حيث افترقوا ، فإن عوام اليهود كانوا قد عرفوا علماءهم بالكذب الصراح ، وأكل الحرام ، والرشاء ، وتغيير الأحكام ، واضطروا بقلوبهم إلى أن من فعل ذلك فهو فاسق ، ال يجوز أن يصدق على الله ، وال على رسائط بين الخلق وبين الله ، فلذلك ذمهم ، وكذلك عوامنا إذا عرفوا من علمائهم الفسق الظاهر ، والعصبية الشديدة ، والتكالب على الدنيا وحرامها ، فمن قلد من مثل هؤلاء فهو مثل اليهود الذين ذمهم الله بالتقليد لفسقة علمائهم ، فأما من كان من الفقهاء صائنا لنفسه ، حافظا لدينه ، مخالفا على هواه ، مطيعا لامر مواله ، فللعوام أن يقلدوه ، وذلك ال يكون إال بعض فقهاء الشيعة ، ال كلهم ، فان من ركب من القبايح والفواحش مراكب علماء العامة ، فال تقبلوا منهم عنا شيئاً ، وإنما كثر التخليط فيما يتحمل عنا أهل البيت لذلك ، لأن الفسقة يتحملون عنا ، فيحرفونه بأسره لجهلهم ، ويضعون الأشياء على غير وجهها لقلة معرفتهم ، وآخرون يتعمدون الكذب علينا. الحديث.(وسائل الشيعة، ج ٢٠، ص ١٢١)

[3] اشكال يكى از دوستان حاضر در جلسه درس

بازبينى #1
ايجاد شده 13 مارس 2025 13:24:39 توسط ... .
به روزرسانى شده 13 مارس 2025 13:26:28 توسط ... .